

**وزارة التجارة والصناعة**

( قطاع التجارة الداخلية )

الإدارة العامة للغرف التجارية

**قرار وزارى رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»**

باعتتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٦

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين

واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد ترتيب وتوصيف

وتقييم وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٦/١/٣٠

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٢٢ ؛

**قرر:**

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للاتحاد العام للغرف التجارية

مبلغ ١٨٢٨٣٦٦٠ ج (ثمانية عشر مليوناً ومائتان وثلاثة وثمانون ألفاً وستمائة وستون

جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٦٧٧٩٦٥٨ ج (ستة عشر مليوناً

وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وستمائة وثمانية وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره

مبلغ ١٥٠٤٠٠٢ ج (مليون وخمسمائة وأربعة آلاف وجنيهان لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن